



أولويات للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2022

المركز السوري للعدالة والمساءلة
سبتمبر 2022

في إطار التحضيرات للأسبوع المقبل رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة، يعكف المركز السوري للعدالة والمساءلة على تحديد أولوياته على صعيد كسب التأييد. ويأمل المركز بأن تنتهز الدول الأعضاء الفرصة المقدمة من الجمعية العامة لممارسة الضغط بخصوص المسائل الملحة لحقوق الإنسان ومسائل العدالة والمساءلة، وأن تتاح الفرصة لمنظمات المجتمع المدني السورية للتعبير عن شواغلها بهذا الصدد.

يحث المركز السوري للعدالة والمساءلة المبعوث الخاص والدول الأعضاء على أن تتضافر جهودهم للتركيز خلال الأسبوع الرفيع المستوى على الأولويات التالية:

- ٢ دعم عمليات مساءلة الجناة من معتقلي تنظيم داعش وحلفائه في شمال شرق سوريا
- ٤ بناء الإرادة السياسية الرامية إلى تصميم عملية فعالة للعثور على المفقودين ومعرفة مصيرهم
- ٥ منع عودة اللاجئين قسريا إلى سوريا
- ٧ التصدي لازدهار تجارة الكبتاغون

دعم عمليات مساءلة الجناة من معتقلي تنظيم داعش وحلفائه في شمال شرق سوريا

على الرغم من خسارة تنظيم داعش لسيطرته على الأراضي داخل حدود سوريا، لا يزال الآلاف من الجناة السابقين من عناصر التنظيم قيد الاعتقال إلى أجل غير مسمى في سوريا رفقة المشتبه بانتسابهم إلى التنظيم من أفراد أسرهم، وفيهم الأطفال، من دون أن يتم إسناد التهم إليهم أصولياً، أو تحديد أي أفق قريب لمحاكمتهم. وتحتجز قوات سوريا الديمقراطية ما يزيد على ١٠,٠٠٠ من مقاتلي تنظيم داعش السابقين، بينهم ٢٠٠٠ معتقل من غير السوريين أو العراقيين، وأودع هؤلاء [في ٢٨ سجنًا](#) موزعة على أماكن مختلفة من البلاد. وعلاوة على ذلك، تواجه ٥٦,٠٠٠ امرأة وطفلاً تُهمَّان بانتسابهم، أو انتماء أحد أفراد أسرهم، إلى تنظيم داعش سابقاً، ولا يزالون محتجزين في المخيمات خصوصاً في مخيمي الهول والروج. وتعاني تلك السجون والمخيمات من شدة الاكتظاظ، وتستمر الأوضاع الأمنية في مخيم الهول تحديداً [بالتدهور](#)، مما يهدد سلامة المقيمين فيه.

لا يشكل الوضع القائم انتهاكاً صارخاً لحقوق المعتقلين وحسب، بل ويمثل فرصة ضائعة في سياق المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش. ومن المفترض بالمحاكمات الجنائية أن تساعد المجتمعات المحلية على فهم ما حصل، والتصالح مع تبعات موروث الجرائم المرتكبة، فضلاً عن أنها تكفل الكشف عن هوية المعتقلين، حيث تعيش الكثير من أسر المفقودين حالة خوف على مصير الأشخاص الذين سبق وأن اختطفهم التنظيم، وتحديدًا الخوف من أن يكونوا قد اعتقلوا رفقة مختطفهم بغير وجه حق. وفي نهاية المطاف، يمثل الوضع القائم تهديداً خطيراً للأمن في سوريا وغيرها. وتحتجز قوات سوريا الديمقراطية (قسد) أفراد التنظيم الأكثر تطرفاً من غير أن تحدد إطاراً زمنياً أو أفقاً للإفراج عنهم، وتكون بذلك قد كررت خلق الأوضاع المشيئة التي حصلت في [سجن بوكا](#)، وهو ما أدى إلى نشر التشدد بين أفراد جيل جديد من المتطرفين في العراق. تؤكد [العملية المنظمة للهروب](#) من سجن غويران في شباط/فبراير ٢٠٢٢ على أن تلك السجون تشكل بحد ذاتها خطراً أمنياً مباشراً. ويتعين على المجتمع الدولي أن يسارع إلى اتخاذ إجراءات تكفل إعادة السجناء إلى أوطانهم، ومحاكمتهم، أو الإفراج عنهم حيثما يكون ذلك ممكناً.

على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة:

- ممارسة الضغط على قوات سوريا الديمقراطية كي تكشف عن أسماء المعتقلين وجنسياتهم، وهو ما لم يتم حتى الآن، وذلك في محاولة منها لتفادي إحراج حلفائها الأجانب. ويعرقل هذا القرار قدرة المواطنين، ومنظمات حقوق الإنسان على فهم نطاق المشكلة، ومحاولة البحث عن الحلول.
- إعادة السجناء المحتجزين حاليًا في سجون قوات سوريا الديمقراطية ومعسكراتها إلى أوطانهم، وذلك لإفساح المجال أمام مقاضاتهم وإعادة دمجهم، حيث تنحدر أصول الكثير من أولئك المعتقلين من بلدان توجد فيها المؤسسات اللازمة للقيام بذلك. ومن شأن إعادة أولئك المعتقلين إلى بلدانهم أن يتيح لقوات سوريا الديمقراطية توجيه الموارد نحو التعامل مع المعتقلين السوريين.
- دعم قوات سوريا الديمقراطية من خلال توفير الموارد المالية والخبرات الفنية من أجل محاكمة مَنْ يمكن إسناد التهم إليهم، ومساندة عودة الآخرين إلى مجتمعاتهم المحلية.

بناء الإرادة السياسية الرامية إلى تصميم عملية فعالة للعثور على المفقودين ومعرفة مصيرهم

قامت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان [بنشر تقرير](#) بتاريخ ٣١ آب/أغسطس، توصي فيه بتشكيل كيان مستقل للعثور على المفقودين في سوريا ومعرفة مصيرهم. ويتعين على المجتمع الدولي أن يبادر الآن إلى بناء عملية سياسية تكفل نطاق التأثير الذي سيتمتع به ذلك الكيان، وهو ما يستدعي التعاون مع دمشق.

على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة:

- رفع البند المتعلق بالاعتقالات من قائمة المفاوضات السياسية، وإيجاد مسار منفصل للتفاوض بشأنها. وينبغي أن يتم توفير حوافز ملموسة، منها إمكانية التخفيف بشكل محدود للعقوبات المفروضة، مقابل الإفراج عن المعتقلين، والسماح بالوصول إلى مواقع الاحتجاز أو المعتقلات، والامتناع عن القيام بالمزيد من الاعتقالات التعسفية.
- الأخذ في الاعتبار تعيين مبعوث خاص يتولى قيادة النقاش مع الحكومة السورية بشأن وضع إطار عمل للبحث عن الأشخاص المفقودين بالتعاون مع الحكومة السورية، وأطراف النزاع الأخرى.
- العمل مع الحلفاء الإقليميين للحكومة السورية لاسيما إيران والإمارات العربية المتحدة، وذلك بـغية تمهيد الطريق لجلب الحكومة السورية للجلوس إلى طاولة المفاوضات.

منع عودة اللاجئين قسرياً إلى سوريا

على الرغم من استمرار العنف وانعدام الأمن في سوريا، لا تزال العديد من البلدان في عام ٢٠٢٢ تدعو إلى إعادة اللاجئين إلى أوطانهم. وقامت تركيا في شهر أيار/مايو بالإعلان عن خطط ترمي إلى إعادة مليون لاجئ سوري إلى سوريا «طوعياً»، وذلك في ضوء استمرار تصاعد حالات العنف ضد السوريين في تركيا. وعلاوة على ذلك، قامت لبنان بالإعلان عن خطط لإعادة ١٥,٠٠٠ لاجئ سوري إلى سوريا شهرياً، ومن دون أن تشاور مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. لا تزال سوريا غير آمنة لعودة اللاجئين إليها، ويواجه اللاجئون الذين يعودون إلى سوريا أخطاراً مضاعفة تتمثل باحتمال تعرضهم للاعتقال التعسفي، والتعذيب، وانتهاكات حقوق الملكية (الحق في السكن).

وتشير الاتجاهات العامة المتعلقة بضعف الحماية المقدمة لطالبي اللجوء في أوروبا إلى تدهور الأوضاع نحو الأسوأ. وقامت المملكة المتحدة، والدنمارك، والسويد بوضع سياسات محلية من شأنها أن تعرض سلامة طالبي اللجوء للخطر، لا بل وقامت في مناسبات أخرى بإصدار أوامر ترحيل بحقهم، وهو ما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي لاسيما ما يتعلق بمبدأ عدم الإعادة القسرية. وقامت اليونان، وبلغاريا، وغيرها من البلدان بزيادة الضغط على طالبي اللجوء لدفعهم إلى العودة إلى سوريا، وارتكبت انتهاكات بحقهم قد ترقى إلى مصاف جرائم حرب، من قبيل الصد عند الحدود، والحرمان المتعمد من الحصول المساعدات الإنسانية. يجب على البلدان المضيفة أن تمتنع عن تلك الممارسات، وتدعم كل ما يؤدي إلى الوفاء بالتزاماتها على صعيد توفير الحماية لطالبي اللجوء بموجب أحكام القانون الدولي، وتوفير سبل آمنة وقانونية لهم بدلا من تطبيق ممارسات بحقهم من قبيل الصد عند الحدود، والترحيل، والرد، والإعادة "غير الطوعية".

على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة:

- الوقف الفوري لترحيل اللاجئين السوريين الشرعيين قسراً إلى سوريا أو «بلدان ثالثة» من قبيل تركيا، أو رواندا، أو روسيا، والالتزام بأحكام مبدأ عدم الإعادة القسرية.

◀ ينبغي للمملكة المتحدة أن تعيد النظر في الاتفاق المبرم مع رواندا بشأن إرسال طالبي اللجوء إلى ذلك البلد الإفريقي وتنقضها، كما ينبغي لرواندا أن تحرص على الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب أحكام الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، واحترام حقوقهم التي تنشأ بموجب مبدأ عدم الرد أو الإعادة القسرية.

◀ ينبغي للدنمارك والسويد أن تعترفا بأن سوريا بلد غير آمن لعودة اللاجئين إليه، وأن تتراجعا عن سياساتهما الرامية إلى سحب تصاريح الإقامة الممنوحة للسوريين الموجودين على أراضيها.

◀ ينبغي لليونان أن توقف عمليات الصد العنيفة التي تمارسها بحق طالبي اللجوء، وعدم الدفع بهم للعودة إلى تركيا، وعلى عناصر حرس الحدود أن يتوقفوا عن الأساليب القاسية المتبعة للحيلولة دون وصول طالبي اللجوء إلى بر الأمان في اليونان.

- وقف التدابير الحكومية المطبقة في البلدان المضيفة التي من شأنها أن تُجبر اللاجئين على العودة إلى أوطانهم قسراً لاسيما الممارسات المتعلقة بالاعتقال التعسفي، وتجريم اللاجئين، وهدم أماكن إيواء اللاجئين بالقوة، ووضع عراقيل تحول دون حصول السوريين على تصاريح العمل بالطريقة القانونية.

- تعليق ممارسة اعتقال اللاجئين واحتجازهم في مراكز الترحيل إلى أجل غير مسمى إذا انعدمت آفاق احتمال عودتهم الأمانة إلى سوريا.

- تشجيع إجراء تحقيقات وتحريك إجراءات قضائية من طرف عدة جهات من قبيل البرلمان الأوروبي، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والمحكمة الجنائية الدولية، للطعن في مشروعية عمليات صد المهاجرين بالعنف عند حدود الاتحاد الأوروبي لاسيما العمليات التي تنفذها الوكالة الأوروبية لحرس الحدود وخفر السواحل (فرونتكس).

- جعل المساعدات التي تتلقاها البلدان المضيفة للاجئين مثل سوريا ولبنان مشروطة، وموقوفة على مدى احترامها للقانون الدولي، والتزامها بالمداومة على توفير الحماية لمجتمعات اللاجئين المحلية.

التصدي لازدهار تجارة الكبتاغون

لا تزال **تجارة الكبتاغون** (أحد أنواع الأمفيتامينات المسببة للإدمان) غير المشروعة تنتشر على نحو متزايد بوصفها أحد مصادر تمويل أنشطة الحكومة السورية، وكانت بمثابة طوق نجاة لها في ظل نظام العقوبات الدولية المفروضة عليها. ولقد مكنت البنية التحتية ومصانع الأدوية المعطلة حاليًا في سوريا البلاد من أن تصبح منتجًا رئيسيًا لتلك المادة المخدرة. **وكشف تحقيق** قامت به صحيفة "نيويورك تايمز" الدور المباشر الذي يقوم به عدد من رجال الأعمال المرتبطين بالنظام، وأفراد من عائلة الأسد، في تجارة الكبتاغون. وتشرف الفرقة الرابعة للجيش السوري بقيادة شقيق الرئيس بشار الأسد على الكثير من عمليات إنتاج حبوب الكبتاغون وتصديرها، وهو ما يُعد دليلًا على ضلوع الحكومة بشكل مباشر في الاتجار بهذه المادة المحظورة. ويتعين على الجميع أن ينظر إلى تجارة الكبتاغون على أنها تمثل تهديدًا خطيرًا لمدى قدرة القانون الدولي على التأثير على أنشطة الحكومة السورية، أو منعها من ارتكاب المزيد من الانتهاكات لحقوق الإنسان. وينبغي للدول التي تفرض عقوبات على سوريا حاليًا أن تتعاون مع الدول التي ترتفع فيها معدلات تعاطي حبوب الكبتاغون، ومنها الأردن، ولبنان، ودول الخليج، من أجل التعاون على التصدي لهذا التحدي على مستوى المنطقة.

على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة:

- دعم الجهود المبذولة لمكافحة تجارة المخدرات في البلدان المجاورة، وتعزيز آليات الادعاء العام المحلية والوطنية، من أجل ملاحقة مهربي المخدرات والمتاجرين بها، وضبطها ومصادرة العائدات المتأتية من هذا النشاط حيثما أمكن.
- فرض عقوبات على الأشخاص المتورطين في تجارة الكبتاغون في عموم أنحاء المنطقة.
- استخدام آليات التعاون الدولي ذات الصلة المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة المخدرات من أجل التحقيق في جريمة الاتجار بالكبتاغون والتصدي لها.
- الحرص على أن تهدف جهود مكافحة الاتجار بالكبتاغون إلى تفكيك شبكات التهريب، وليس إلى فرض عقوبات قاسية على المتعاطين الأفراد.



المركز السوري للعدالة والمساءلة



syriaaccountability.org | [@SJAC_info](https://twitter.com/SJAC_info)